محاضرات مادة علوم الحديث

كلية التربية الاساسية / الشرقاط

قسم التربية الاسلامية

مقدمة في تاريخ السنة

تعريف السنة:

في اصطلاح الفقهاء : ما صدر عن النبي ﷺ– غير القرآن – من قول أو فعل أو تقرير .

والسنة وحيٌ إلهي بدليل قوله تعالى (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى)النجم 3–4/ فهي كالقرآن الكريم من جهة أن الاثنين وحي إلهي , والفرق بينهما أن القرآن الكريم , وحي إلهي باللفظ والمعنى , بينما السنة وحي بالمعنى دون اللفظ.

حكمها :

السنة وحي إلهي واجبة الإتباع , وهي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم للأحكام الشرعية , ففي القرآن نصوص كثيرة جدا تبين هذا المعنى وتلزم الناس بإتباع السنة وتصرح بأن الانقياد لها انقياد لله , وان التمرد عليها علامة الانسلاخ من الإيمان , وان المسلم لاخيار له فيما يقضي به القرآن أو تقضي به السنة , ومن هذه النصوص القرآنية قول الله تبارك وتعالى :

أ– ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ النساء/ 59

ب– ﴿وَمَا آَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ الحشر/ 7

ج– ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾النساء /65

د– ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ الأحزاب /36

ماهي الأحكام التي جاءت بها السنة :

1– منها ما هو موافق لما في القرآن , ومؤكد له مثل النهي عن الزنا وعقوق الوالدين ونحو ذلك.

2– ومنها ما هو مبين ومفصل لمجمل القرآن , كالسنة التي بينت عدد ركعات الصلاة وهيأتها , حيث جاءت الصلاة في القرآن مجملة .

3- ومنها أحكام قيدت مطلق القرآن او خصصت عامه , كقطع اليد في السرقة جاء مطلقاً في القرآن فقيدته السنة إلى الرسغ.

4- ومن السنة ماهو أحكام جديدة لم يذكرها القرآن الكريم , وإنما جاءت بها السنة , مثل الحكم بشاهد اليمين ووجوب الدية على العاقلة ,وهذه الأحكام واجبة الإتباع كباقي أنواع السنة الأخرى , فعَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْثَنِي شَبْعَانًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ أَلَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ وَلَا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنْ السِّبَاعِ أَلَا وَلَا لُقَطَةٌ مِنْ مَالِ مُعَاهَدٍ إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا صَاحِبُهَا وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوهُمْ فَإِنْ لَمْ يَقْرُوهُمْ فَلَهُمْ أَنْ يُعْقِبُوهُمْ بِمِثْلِ قِرَاهُمْ]

المحاضرة الثانية

تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا

ينقسم الخبر باعتبار وصوله إلينا إلى قسمين:

فان كان له طرق بلا حَصْرِ عدد معين فهو المتواتر .

وإن كان له طرق محصورة بعدد معين فهو الآحاد.

ولكل منهما أقسام وتفاصيل :

المْبحَثُ الأول : الخبر المتواتر

تعريفه :

لغة: هو اسم فاعل مشتق من المتواتر أي التتابع، تقول تواتر المطر أي تتابع نزوله.

اصطلاحا: ما رواه عدد كثير تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

ومعنى التعريف: أي هو الحديث أو الخبر الذي يرويه في كل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاق هذا الخبر.

شروطه:

يتبين من شرح التعريف أن التواتر لا يتحقق في الخبر إلا بشروط أربعة وهي:

1- أن يرويه عدد كثير . وقد اختلف في أقل الكثرة على أقوال المختار أنه عشرة أشخاص

2- أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

3- أن تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب .

4- أن يكون مُسْتَنَد خبرهم الحس .

كقولهم سمعنا أو رأينا أو لمسنا أو ..... أما إن كان مستند خبرهم العقل. كالقول بحدوث العالم مثلا . فلا يسمي الخبر حينئذ متواتراً .

حُكمه :

المتواتر يفيد العلم الضروري، أي اليقيني الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقاً جازماً كمن يشاهد الأمر بنفسه كيف لا يتردد في تصديقه، فكذلك الخبر المتواتر. لذلك كان المتواتر كله مقبولا ولا حاجة إلى البحث عن أحوال رواته.

أقسامه:

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين هما، لفظي ومعنوي.

المتواتر اللفظي: هو ما تواتر لفظه ومعناه. مثل حديث " من كذب علىَّ معتمداً فليتبوأ مقعده من النار " رواه بضعة وسبعون صحابياً .

المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظة.

مثل : أحاديث رفع اليدين في الدعاء . فقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم نحو مائة حديث. كل حديث منها فيه أنه رفع يديه في الدعاء .لكنها في قضايا مختلفة فكل قضية منها لم تتواتر، والقَدر المشترك بينها . وهو الرفع عند الدعاء . تواتر باعتبار مجموع الطرق.

وجوده :

يوجد عدد لا بأس به من الأحاديث المتواترة ، منها حديث الحوض ، وحديث المسح على الخفين ، وحديث رفع اليدين في الصلاة وحديث نضر الله أمراً، وغيرها كثير ، لكن لو نظرنا إلى عدد أحاديث الآحاد لوجدتا أن الأحاديث المتواترة قليلة جداً النسبة لها .

مبحث الثاني : خبر الآحاد

تعريفه:

لغة: الآحاد جمع أحد بمعني الواحد، وخبر الواحد هو ما يرويه شخص واحد.

اصطلاحاً: هو ما لم يجمع شروط المتواتر .

حكمه :

يفيد العلم النظري ، أي العلم المتوقف على النظر والاستدلال .

أقسامه بالنسبة إلى عدد طرقه :

يقسم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى ثلاثة أقسام.

مشهور و عزيز و غريب.

المَشهور

تعريفه:

لغة : هو اسم مفعول من " شَهَرْتُ الأمر " إذا أعلنته وأظهرته وسمى بذلك لظهوره .

اصطلاحاً: ما رواه ثلاثة . فأكثر في كل طبقة . ما لم يبلغ حد التواتر.

مثاله:

حديث: " أن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه ...

حكم المشهور :

المشهور لا يوصف بكونه صحيحاً أو غير صحيح ، بل منه الصحيح ومنه الحسن والضعيف بل والموضوع ، لكن إن صح المشهور فتكون له ميزة ترجحه على العزيز والغريب .

العَزيز / تعريفه:

لغة: هو صفة مشبهة من " عَزَّ يَعِزّ" بالكسر أي قَلَّ و نَدَرَ، أو من "عَزَّ يَعَزُّ" بالفتح، أي قوي واشتد، وسمي بذلك أما لقلة وجوده وندرته. وأما لقوته بمجيئه من طريق آخر.

ب- اصطلاحاً: أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.

2- شرح التعريف :

يعني أن لا يوجد في طبقة من طبقات السند أقلٌّ من اثنين أما إن وجد في بعض طبقات السند ثلاثة فأكثر فلا يضر ، بشرط أن تبقي ولو طبقة واحدة فيها اثنان ، لأن العبرة لأقل طبقة من طبقات السند .

هذا التعريف هو الراجح كما حرره الحافظ ابن حجر وقال بعض العلماء: إن العزيز هو رواية اثنين أو ثلاثة، فلم يفصلوه عن المشهور في بعض صوره.

- مثاله:

ما رواه الشيخان من حديث أنس ، والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول صلي الله عليه وسلم قال : " لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من والده وولده والناس أجمعين"

ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب ، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ورواه عن عبدالعزيز إسماعيل بن عُلَيَّه وعبدالوارث ، ورواه عن كل جماعة .

الغريب / تعريفه:

لغة: هو صفة مشبهة، بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه.

اصطلاحاً: هو ما ينفرد بروايته راوٍ واحد.

شرح التعريف :

أي هو الحديث الذي يستقل بروايته شخص واحد، إما في كل طبقة من طبقات السند. أو في بعض طبقات السند ولو في طبقة واحدة، ولا تضر الزيادة عن واحد في باقي طبقات السند، لأن العبرة للأقل.

- أقسامه:

يقسم الغريب بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين هما " غريب مُطْلق " وغريب نسبى "

الغريب المطلق: أو الفرد المطلق.

تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أصل سنده، أي ما ينفرد بروايته شخص واحد في أصل سنده.

مثاله : حديث " إنما الأعمال بالنيات " تفرد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه : هذا وقد يستمر التفرد إلى آخر السند وقد يرويه عن ذلك المتفرد عدد من الرواة

ب- الغريب النسبي: أو الفرد النسبي.

1) تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أثناء سنده أي أن يرويه أكثر من راو في أصل سنده ثم ينفرد بروايته راو واحد عن أولئك الرواة.

2) مثاله : حديث " مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلي الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المِغْفَر " . تفرد به مالك عن الزهري .

سبب التسمية: وسمى هذا القسم بـ " الغريب النسبي" لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معين .

<u>الحديث الصَّحيح</u>

تعريفه:

لغة: الصحيح ضد السقيم، وهو حقيقة في الأجسام مجاز في الحديث وسائر المعاني.

اصطلاحاً: ما اتصل سنده بنقل العَدْل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا عِلَّة.

شرح التعريف :

اشتمل التعريف السابق على أمور يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحاً،وهذه الأمور هي:

اتصال السند: ومعناه أن كل راو من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه من أول السند إلى منتهاه.

عدالة الرواة: أي أن كل راو من رواته اتصف بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غير فاسق وغير مخروم المروءة.

ضبط الرواة : أي أن كل راو من رواته كان تام الضبط ، أما ضبط صدر أو ضبط كتاب .

عدم الشذوذ: أي أن لا يكون الحديث شاذاً،والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

عدم العلة: أي أن لا يكون الحديث معلولا، والعلة سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

شروطه:

يتبين من شرح التعريف أن شروط الصحيح التي يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحاً خمسة وهي: { اتصال السند . عدالة الرواة . ضبط الرواة . عدم العلة . عدم الشذوذ }

فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمي الحديث حينئذ صحيحاً .

حكمه :

وجوب : العمل به بإجماع أهل الحديث ومن يُعْتَدَّ به من الأصوليين والفقهاء ، فهو حجة من حجج الشرع ، لا يَسَعُ المسلم تركُ العمل به .

المراد بقولهم: " هذا حديث صحيح " أو هذا حديث غير صحيح ":

أ) المراد بقولهم: " هذا حديث صحيح " أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه، لا أنه مقطوع بصحته . في نفس الأمر ، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة .

ب) والمراد بقولهم: " هذا حديث غير صحيح " أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها لا أنه كذب في نفس الأمر. لجواز إصابة من هو كثير الخطأ .

ما هو أول مُصَنَّف في الصحيح المُجَرَّد ؟

أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري . ثم صحيح مسلم . وهما أصح الكتب بعد القرآن ، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقَبول .

أيهما أصح: والبخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد وذلك لأن أحاديث البخاري أشد اتصالا وأوثق رجالا، ولأن فيه من الاستنباطات الفقهية والنكت الحكيمة ما ليس في صحيح مسلم.

هذا وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث في مسلم أقوى من بعض الأحاديث في البخاري .

وقيل : إن صحيح مسلم أصح ، والصواب هو القول الأول .

كم عِدَّة الأحاديث في كل منهما ؟

1- البخاري: جملة ما فيه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمكررة، وبحذف المكررة أربعة آلاف.

2- مسلم: جملة ما فيه اثنا عشر ألفاً بالمكررة وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف.

هـ) أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة التي فاتت البخاري ومسلماً ؟

نجدها في الكتب المعتمدة المشهورة كصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم والسنن الأربعة وسنن الدارقطني والبيهقي وغيرها . ولا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب ، بل لا بد من التنصيص على صحته ، إلا في كتاب من شَرَطَ الاقتصار على إخراج الصحيح ، كصحيح ابن خزيمة .

تقسيم الحديث الصحيح إلى سبع مراتب وهي:

ما اتفق عليه البخاري ومسلم (وهو أعلى المراتب).

ثم ما انفرد به البخاري.

ثم ما انفرد به مسلم.

ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه .

ثم ما كان على شرط البخاري ولم يخرجه .

ثم ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه

ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة كابن خزيمة وابن حبان مما لا يكن على شرطهما .

معنى قولهم: " مُتَّفَقُ عليه ":

إذا قال علماء الحديث عن حديث " متفق عليه " فمرادهم اتفاق الشيخين ، أي اتفاق الشيخين على صحته ، لا اتفاق الأمة إلا أن ابن الصلاح قال : " لكن اتفاق الأمة عليه لازِمُ من ذلك وحاصل معه ، لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول

الحديث الحَسَن

تعريفه:

لغة: هو صفة مشبهة من " الحُسْن " بمعنى الجَمال.

تعريفه المُخْتَار: ويمكن أن يُعَرَّفَ الحسنُ بناء على ما عَرَّفه به ابن حجر بما يلي: " هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خَفَّ ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة ".

حكمه :

... هو كالصحيح في الاحتجاج به ، وان كان دونه في القوة لذلك احتج به جميع الفقهاء ، وعملوا به ، وعلى الاحتجاج به معظم المحدثين والأصوليين إلا من شذ من المتشددين " وقد أدرجه بعض المتساهلين في نوع الصحيح كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة ، مع قولهم بأنه دون الصحيح المُبَيَّنِ أولا.

الصحيح لغيره

تعريفه: هو الحسن لذاته إذا رُوِيَ من طريق آخر مِثْلُهُ أو أقوى منه . وسُمّى صحيحاً لغيره لأن الصحة لم تأت من ذات السند ، وإنما جاءت من انضمام غيره له .

مرتبته:

هو أعلي مرتبة من الحسن لذاته ، ودون الصحيح لذاته .

الحَسَن لِغَيْرِه

تعريفه:

هو الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سببُ ضعفه فِسْقَ الراوي أو كَذِبَهُ.

يستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتقى إلى درجة الحسن لغيره بأمرين هما:
أن يُرْوَيِ من طريق آخر فأكثر ، على أن يكون الطريقُ الآخر مثله أو أقوى منه
أن يكون سببٌ ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه أو انقطاع في سنده أو جهالة في رجاله .
مرتبته:
الحسن لغيره أدني مرتبة من الحسن لذاته .
وينبني على ذلك أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره قُدِّمَ الحسنُ لذاته .
حكمه:
هو من المقبول الذي يُحْتَجُّ به .

" **الحديث الضعيف** "
تعريفه: لغة: ضد القوى، والضعف حسي ومعنوي، والمراد به هنا الضعف المعنوي.
اصطلاحاً: هو ما لم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه.
تفاوته:
ويتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف رواته وخفته كما يتفاوت الصحيح ، فمنه الضعيف، ومنه الضعيف جدا ومنه الواهي ، ومنه المنكر ، وشر أنواعه الموضوع
حكم روايته : يجوز عند أهل الحديث وغيرهم رواية الأحاديث الضعيفة والتساهل في أسانيدها من غير بيان ضعفها . بخلاف الأحاديث الموضوعة فأنه لا يجوز روايتها إلا مع بيان وضعها . بشرطين .
1- أن لا تتعلق بالعقائد، كصفات الله تعالى.
2- أن لا تكون في بيان الأحكام الشرعية مما يتعلق بالحلال والحرام .

يعني يجوز روايتها في مثل المواعظ والترغيب والترهيب والقصص وما أشبه ذلك ، وممن رُوي عنه التساهل في روايتها سفيان الثوري وعبدالرحمن بن مَهدي وأحمد بن حنبل.

وينبغي التنبه إلى أنك إذا رويتها من غير إسناد فلا تقل فيها : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، وإنما تقول : رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، أو بلغنا عنه كذا وما أشبه ذلك لئلا تجزم بنسبة ذلك الحديث للرسول وأنت تعرف ضعفه .

- حكم العمل به :

اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف، والذي عليه جمهور العلماء أنه يستحب العمل به في فضائل الأعمال لكن بشروط ثلاثة، أوضحها الحافظ ابن حجر وهي:

1- أن يكون الضعف غير شديد .

2- أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به.

3- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

الحديث الموضوع:-

تعريف الحديث الموضوع: هو الحديث المختلق المصنوع المكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم.

اما الوضاعون: فهم الذين تعمدوا الكذب لا لأنهم أخطأوا ولا لأنهم رووا عن كذاب.

حكم العمل بالحديث الموضوع أو روايته :

العمل بالحديث الموضوع حرام بالإجماع، لأنه ابتداع في الدين بما لم يأذن به الله، يقول صلى الله عليه وسلم: "وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة" ويقول صلى الله عليه وسلم: " من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد":

واتفق العلماء على تحريم رواية الحديث الموضوع، فلا تحل روايته لأحد علم حاله وعرف أنه موضوع، إلا مبيناً حاله ومصرحاً بأنه موضوع، يقول الإمام مسلم : "إن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه.. وأن يتقي منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع.

والدليل من الكتاب على أن الذي قلناه هو اللازم دون غيره، قول الله تعالى: { {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} (6) سورة الحجرات } وقوله: { مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ } (282) سورة البقرة } فدل بما ذكر من الآيتين أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة ".

أما من السنة فها هو صلى الله عليه وسلم يصرح بذلك في حديثه المشهور : "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين" ، وكفى بهذا الوعيد الشديد في حق من روى حديثاً يظن أنه كذب، فضلاً عن أن يروي ما يعلم كذبه ولا يبينه.

قال النووي في شرحه على صحيح مسلم : "وقد أجمع أهل الحل والعقد على تحريم الكذب على آحاد الناس، فكيف بمن قوله شرع وكلامه وحي والكذب عليه كذب على الله تعالى، قال تعالى: { {وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} (3) (4) سورة النجم .

اقوال العلماء في معرفة الحديث الموضوع:

*ابن الصلاح يقول: أنهم قد يعرفون كون الحديث موضوعاً بقرينة النص المروي، فقد وضعت أحاديث – كما يقول – طويلة تشهد لوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها.

* قال ابن الجوزي – رحمه الله –: " فكل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره.

* وقال ايضاً: واعلم أن حديث المنكر يقشعر له جلد طالب العلم منه وقلبه في الغالب .

عقوبة من روى الحديث الموضوع في الدنيا :

أما عقوبة من روى الحديث الموضوع في الدنيا فقد أجاب ابن حجر الهيتمي المكي على سؤال ورد إليه ونصه كالتالي : لنا إمام يروي أحاديث لا يبين مخرجيها ولا رواتها فما الذي يجب عليه؟ فأجاب: " من فعله وهو ليس من أهل المعرفة بالحديث، ولم ينقلها عن عالم بذلك، فلا يحل له ومن فعله عزر عليه التعزيز الشديد.. ويجب على حكام بلد هذا الخطيب منعه من ذلك إن ارتكبه " هذا فيمن روى حديثاً مجهول الحال فضلاً عن أن يكون موضوعاً، أما عن الموضوع بالذات : فقد كتب البخاري على ظهر كتاب ورده فيه سؤال عن حديث مرفوع وهو موضوع، فكتب "من حدث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل"

بل بالغ بعضهم ، فأحل دمه ، قال يحيى بن معين –وهو من كبار أئمة الجرح والتعديل– لما ذكر له حديث سويد الأنباري : "من عشق ، وعف ، وكتم ، ثم مات مات شهيدا.

قال : هو حلال الدم!!

توبة الواضع وحكم روايته بعدها :

لا خلاف بين العلماء أن توبة الواضع مقبولة، فمن تاب تاب الله عليه {ومن تاب وآمن وعمل صالحا فإنه يتوب إلى الله متابا} [13] ولكن مع قبول توبته هل تقبل روايته أم لا ؟ يرى الإمام أحمد وأبو بكر الحميدي شيخ البخاري وغيرهم أنه لا تقبل روايته أبدا، قال أبو بكر الصيرفي : "كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر" واختار النووي القطع بصحة توبته وقبول روايته كشهادته، وحاله كحال الكافر إذا أسلم.

ما الشواهد التي تشير إلى أن الخبر موضوع؟

1– إقرار واضعه بالوضع، كما أقر نوح بن أبي مريم والملقب بنوح الجامع، أنه وضع على ابن عباس أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة .

2- ما ينزل منزلة الإقرار كأن يحدث عن شيخ بحديث لا يُعرف إلا عنده، ثم يُسأل عن مولده، فيذكر تاريخاً معينًا، ثم يتبين من مقارنة تاريخ ولادة الراوي بتاريخ وفاة الشيخ المروى عنه أن الراوي ولد بعد وفاة الشيخ، أو نحو ذلك، كما ادعى مأمون بن أحمد الهروي أنه سمع من هشام ابن عمار فسأله الحافظ ابن حبان: متى دخلت الشام؟ قال: سنة خمسين ومائتين، فقال له: فإن هشاماً الذي تروي عنه مات سنة 245 فقال: هذا هشام بن عمار آخر.

3- قرائن في الراوي أو المروي، أو فيهما معاً كالحنفي الذي يروي حديثاً في ذم الشافعي، والثناء على أبي حنيفة يقول : [يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس. . . وأبو حنيفة سراج أمتي ...] أو غير ذلك .

4- ركاكة اللفظ وفساد المعنى والمجازفة الفاحشة.

5- مخالفة صريحة لما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة، فإذا وجد شيء من ذلك وجب البحث وراء الحديث بدقة حتى نقف على حقيقته.

أسباب الوضع في الحديث النبوي :

1 – الخلافات السياسية: وقد كانت الشرارة الأولى لهذه الخلافات بعد مقتل عثمان رضي الله عنه ثم انتشرت الخلافات السياسية ، وانتشر معها الكذب نُصرة لطائفة أو خليفة ونحو ذلك .

2 – الخلافات المذهبية: فقد أدّت الخلافات المذهبية إلى وضع الأحاديث ، حتى أن رجلاً كان من أهل الأهواء ثم تاب فقال : كنا إذا اجتمعنا فاستحسنا شيئا جعلناه حديثا.

3 – الزندقة والطعن في الإسلام : فقد أدرك الزنادقة وأعداء الإسلام أن قوة الإسلام لا تُقاوم ، فلجئوا إلى وضع الأحاديث التي تُنفّر الناس من الإسلام ، وتُشكك المسلمين بدينهم .

4 – القصص والوعظ : فقد كان لديهم حرصا شديدا على ترغيب الناس أو ترهيبهم ، فما يجدون من يتحرّك إلا إذا وضعوا لهم الأحاديث في ذلك .

5 – الوعظ والتذكير : فقد وضع أحد الوضاعين – وهو ميسرة بن عبد ربه – حديثاً في فضائل سور القرآن ، ولما سُئل عن ذلك قال : رأيت الناس انصرفوا عن القرآن ، فوضعتها أرغّب الناس فيها !

6 – التكسّب وطلب المال : فيضع الوضّاع الحديث الغريب الذي لم يسمعه الناس ، ليُعطوه من أموالهم .فقد حدّث جعفر الطيالسي فقال : صلى أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة ، فقام قاصّ فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال لا اله إلا الله خلق الله من كلمة منها طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان– وأخذ في قصة نحو عشرين ورقة – فجعل أحمد ينظر إلى يحيى ويحيى ينظر إليه وهما يقولان : ما سمعنا بهذا إلا الساعة ! فسكتا حتى فرغ من قصصه وأخذ قطعة دراهم ثم قعد ينتظر ، فأشار إليه يحيى فجاء ، فقال يحيى : من حدثك بهذا الحديث ؟ فقال الكذّاب : أحمد وابن معين ! فقال : أنا يحيى وهذا أحمد ! ما سمعنا بهذا قط ، فإن كان ولا بُدّ من الكذب فعلى غيرنا !! فقال : أنت يحيى بن معين ؟!! قال : نعم . قال : لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق !!! وما علمت إلا الساعة !! كأنه ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما ؟!! كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين !! قال : فوضع أحمد كمّه على وجهه ، وقال : دعه يقوم . فقام كالمستهزئ بهما !!

7 – العصبية للجنس والقبيلة أو اللغة والوطن : فقد وُضِعت الأحاديث في فضل العرب ، وفي فضل بعض البلدان أو ذمّهم ، كالحديث الذي وضع في ذم الزنوج فقيل (الزنجي اذا شبع زنى , واذا جاع سرق , وان فيهم لسماحة ونجدة) , اما فيما وضع للمدن فقيل (بابان مفتوحان في الدنيا للجنة عبادان وقزوين) ونحو ذلك.

8 – التقرب للحكام والسلاطين : بما يوافق أهوائهم ، كما فعل غياث بن إبراهيم النخعي الكذاب مع الخليفة المهدى العباسى لما رآه يلعب بالحمام فحدثه بحديث

أبى هريرة رضي الله عنه : "لا سبق إلا فى خف أو نصل أو حافر" وزاد فيه : "أو جناح" فأمر المهدى بعشرة آلاف درهم، فلما قام قال المهدى : أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما استجلبت ذلك أنا فأمر بذبح الحمام فذبحت .

فقد وضع حديثاً في فضل اللعب بالحَمَام !

9 – المصالح الشخصية أو قصد الانتقام من شخص أو فئة مُعيّنة : فقد جاء ابنٌ لسعد بن طريف الإسكاف يبكي ، فسأله عن سبب بكاءه ، فقال : ضربني المعلّم . فقال سعد : أما والله لأخزينهم ! ثم وضع حديثا قال فيه : معلموا صبيانكم شراركم ...

10 – قصد الشهرة ، والتميّز على الأقران : وهذا ما يفعله الذين يُريدون أن يُذكروا بعلوّ الإسناد ، أو كثرة الشيوخ ونحو ذلك ، فيُركّبون بعض الأحاديث ويضعونها لأجل ذلك .

مقاومة العلماء للوضع :

ففي الرواية :

(1) هرعوا إلى من بقي من الصحابة رضي الله عنهم يسألونهم عما يسمعون من الأحاديث وهل قالها النبي صلى الله عليه وسلم أم هي كذب مصنوع، ولحكمة يعلمها الله مد في أعمار بعض الصحابة كعبد الله بن عباس وعائشة وجابر وأنس وعامر بن الطفيل، فساعدوا في حفظ السنة من الضياع، وكذلك فعل الأتباع مع التابعين، يقول الأوزاعي : "كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف على الصيارفة، فما عرفوا منه أخذنا، وما تركوا تركنا"

(2) وفي علم الرواية أيضاً: نشأ ما يسمى بـ"الرحلات" فقد قطع الرواة الفيافي والقفار، للتأكد من حديث سمعوه، خشية خطأ الراوي أو تعمده في الزيادة. فهذا جابر بن عبد الله رضي الله عنه يسير شهراً إلى الشام ليسأل عبد الله بن أنيس رضي الله عنه حديثاً سمعه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا سعيد ابن المسيب يقول: "إن كنت لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد" ويقول أبو

العالية: "كنا نسمع بالرواية عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما نرضى حتى أتيناهم فسمعنا منهم".

أما دراية :

فقد وضع العلماء قوانين مخصوصة يتميز بها الغث من السمين، وجعلوها قائمة على أصول أسسوها ليبنوا عليها أحكامهم، ومنها:

(1) فن التواريخ، ليعلم منه تاريخ الراوي ووفاته، يقول سفيان الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ".

(2) فن الجرح والتعديل، وبه استطاعوا معرفة أحوال الرواة، فانكشف لهم الوضاعون.

(3) النظر في كيفية التحمل وأخذ الرواة بعضهم عن بعض، وعن طريقه عرف العلماء اتصال الروايات من انقطاعها.. إلى غير ذلك من القواعد التي وضعوها لدراية الحديث.

أقوال العلماء في أهمية الإسناد:

يقول محمد بن سيرين(ت110هـ) [لم يكونوا يسألون عن الإسناد , فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم و فلينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم]

** ويقول [الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء]

** ويقول أيضا [إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم]

** ويقول كذلك [بيننا وبين القوم القوائم يعني الإسناد]

أما الزهري (ت124هـ) فيقول [إن عدم الإسناد للحديث جرأة على الله تعالى]

** ويقول لأهل الشام[يا أهل الشام مالي أرى أحاديثكم ليس لها أزمة ولاخطم]

أما الأعمش(ت148هـ): فكان بعد أنيحدث بالحديث ويشرحه لتلاميذه يقول [بقي رأس المال حدثني فلان قال ثنا فلان عن فلان] فيذكر لهم الإسناد وسماه رأس المال.

أما شعبة بن الحجاج (ت160هـ) فيقول [كل حديث ليس فيه أنا وثنا فهو خل وبقل] أي انه كالطعام الذي لايسمن ولايغني من جوع .

** ويقول أيضا [وكل حديث ليس فيه حدثنا وحدثنا فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس له خطام]

أما سفيان الثوري(ت161هـ) فيقول [الإسناد سلاح المؤمن إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل].

متى بدأ الإسناد :

لقد بدأ الاهتمام بالإسناد والسؤال عنه في فترة مبكرة , وذلك في إعقاب الفتن التي بدأت منذ خلافة عثمان (رضي الله عنه) وأدت إلى التمزق والانفلاق الضخم في كيان المجتمع الإسلامي وظهور الأهواء السياسية المتعارضة والآراء المتعصبة المتدافعة والتني أدت إلى ظهور الكذب في الحديث وجعل العلماء يتثبتون في مصادر الرواية ويسألون عن الرجال .

ولاتوجد فترة زمنية دقيقة لبدء استعمال الإسناد . ولكنها ظهرت عقب ظهور الوضع في الحديث والحاجة إلى التحقق من صحته.

أما أقوال المستشرقين فلا عبرة بها لوضوح أفكارهم ونواياهم الخبيثة في الدس على الإسلام في كافة أبوابه ومنها علم الإسناد.

كتب معرفة الصحابة:

إن معرفة الصحابة علم جسيم لايعذر احد ينسب إلى علم الحديث بجهله , ولا خلاف بين العلماء أن الوقوف على معرفة أصحاب رسول الله ﷺ من أوكد علم الخاصة وارفع علم أهل الخبر , وذلك لأنه لايمكن تمييز الحديث المرسل من المسند إلا بمعرفة الصحابة , وتتناول المصنفات في معرفة الصحابة ذكر أسمائهم وأنسابهم وسيرهم وأحوالهم , والأماكن التي نزلوها , والغزوات التي شهدوها , وسني وفياتهم.

وقد اختلف العلماء في تعريف الصحابي على أقوال منها :

1- أن انس بن مالك رضي الله عنه ذهب إلى أن رؤية النبي ﷺ غير كافية لاعتبار الرجل صحابيا.

2- وقال سعيد بن المسيب (لكي الرجل صحابيا أن يقيم مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين ويغزو معه غزوة أو غزوتين)

3- أما ابن الصلاح فيذكر(أن الاصوليين يرون أن اسم الصحابي من حيث اللغة والظاهر يقع على من طالت صحبته للنبي ﷺ وكثرت مجالسته له عن طريق التتبع والأخذ)

4- أبو حامد الغزالي يقول(لا ينطبق اسم الصحبة إلا على من صحبه , ثم يكفي في الاسم من حيث الوضع الصحبة ولو ساعة , ولكن العرف يخصصه بمن طالت صحبته)

5- البخاري قال (إن كل مسلم رأى الرسول ﷺ فهو من الصحابة)

6- احمد بن حنبل قال (أصحاب رسول الله ﷺ كل من صحبه شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه)

7- أبو المظفر السمعاني قال (أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحبة على كل من روى عن النبي ﷺ حديثا أو كلمة , ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة)

8- أما الحافظ ابن حجر العسقلاني فقد اختار التعريف الراجح والذي يعد التعريف الجامع المانع للصحابي فقال (اصح ماوقفت عليه في تعريف الصحابي انه من لقي النبي ﷺ مؤمنا به , ومات على الإسلام , فيدخل فيه من طالت مجالسته له أو قصرت , ومن روى عنه أو لم يرو , ومن غزا معه أو لم يغزُ, ومن رآه رؤية بصر ولو لم يجالسه , ومن لم يره لعارض كالعمى) وهو التعريف الراجح.

كيف يعرف الرجل كونه صحابيا:

1- بالتواتر .

2- باشتهار ذلك بما يقصر عن التواتر.

3- أن يروى عن احد الصحابة انه صحابي.

4- أو بقوله وإخباره عن نفسه بأنه صحابي.